

منشور عدد: 29

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : ترشيد استهلاك الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة في الإدارة وفي المؤسسات والمنشآت العمومية.

أما بعد، فقد أقرت الحكومة خطة وطنية لترشيد استهلاك الطاقة والتحكم في استعمالها، تتضمن إجراءات متكاملة تهم المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتهدف بالخصوص إلى تحسين النجاعة الطاقية في كافة القطاعات العمومية والخاصة وتحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها وتقليص العجز الطاقى المرتقب في المستوى الوطني.

فبالنسبة إلى القطاع العمومي، تنص هذه الخطة على الإجراءات العملية التالية في مستوى المصالح الراجعة بالنظر إلى الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية :

أولا : - تعيين "مسؤول مكلف بالطاقة" يتولى المهام التالية :

- * إعداد نظام للتصرف في الطاقة.
- * مراقبة استهلاك الطاقة في مجال التسخين والتكييف والتثوير.
- * متابعة فواتير الاستهلاك والحث على ترشيد استعمال الطاقة.
- * متابعة خدمات الصيانة وتعهّد المعدات والتجهيزات الطاقية.
- * وضع برامج لتعميم استعمال المعدات والتجهيزات المقتصدة للطاقة
- * إعداد تقارير دورية سنوية على أقصى تقدير توجه إلى الوزير المعني، وترسل نسخة منها إلى الوزارة الأولى.

ويتعين أن يكون المكلف بهذه الخطة على معرفة ودراية بمجال ترشيد استهلاك الطاقة وأن تتوفر له الوسائل الضرورية للقيام بمهامه على الوجه الأمثل. وستتولى الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة تأمين التكوين الأساسي اللازم للأعوان المكلفين بهذه المهام.

ثانيا - اعتماد وجوبية الكشف الفني الوقائي لحالة السيارات التابعة للوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية. ولهذا الغرض يتعين بالنسبة للوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية التي تتوفر لديها أسطول كبير من السيارات الإدارية تجهيز الورشات التابعة لها بالمعدات اللازمة لإجراء الكشف الطاقى للمحركات.

وستتولى وزارة النقل إعداد البرنامج التنفيذي لهذا الإجراء ضمن جدول زمني يشمل جميع المصالح المعنية.

ثالثا - وجوبية استعمال سخانات المياه الشمسية في البناءات العمومية التابعة للإدارة والمؤسسات العمومية كالمستشفيات والمعاهد والأحياء الجامعية والمراكز الرياضية والمساح البلدية وغيرها، على أن يشمل هذا الإجراء بصفة وجوبية في مرحلة أولى البناءات التي هي في طور الإنجاز.

وستتولى وزارة التجهيز والإسكان إعداد البرنامج التنفيذي لهذا الإجراء ضمن جدول زمني يشمل جميع المصالح المعنية، وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة والتهيئة الترابية.

فالرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة الحرص على تنفيذ مقتضيات هذا المنشور وإصدار التعليمات اللازمة إلى المصالح الراجعة لهم حتى نضمن إنجاح الخطة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة والتهوض بالطاقات المتجددة.

والسلام

المندوب العام
محمد الغنوشي
الإمضاء: محمد الغنوشي